أكدوا أنها خطوة ضرورية من أجل استقرار طويل الأمد

سياسيون لـ (المدى) الحكومة قادرة على تولي مهامها في ظل انسحاب اميركي «مسؤول»

اجمعت الاوساط السياسية على ان خطة رئيس الولايات المتحدة الامريكية بشأن الانسحاب من العراق جاءت منسجمة مع الاتفاقية الامنية التي ابرمت مؤخرا بين البلدين.
واشار النائب عن كتلة الائتلاف الموحد عباس البياتي الى ان التصريحات الامريكية لاتتعارض مع بنود الاتفاقية الامنية المبرمة بين الطرفين. وقال البياتي في تصريح لـ(المدى) ان خطة الرئيس اوباما جاءت في اطار تنفيذ الاتفاقية، مؤكدا ان الكرة الان في ملعب الحكومة العراقية وعليها ان تستكمل كافة امكانياتها من خلال تعزيز قدرات قواتنا الامنية لتكون مهيأة لتسلم الملف الامني بصورة كاملة.
واكد البياتي العضو في لجنة الامن والدفاع ان التقارير العسكرية التي تعدها الوزارات الامنية تؤكد ان قدرات القوات الامنية باتت مهيأة على الرغم من وجود بعض النواقص الجزئية خصوصا في مجال توفير الغطاء الجوي من خلال بناء القوات الجوية العراقية بناء متطوراً قادراً على تنفيذ مهامه بصورة صحيحة.

بغداد / هشام الركابي

واعرب عن اعتقاده في ان تنهي الحكومة كامل استعدادتها لان الوقت لايزال متاحا، مبديا رغبته في ان تقيم الولايات المتحدة الامريكية مع العراق افضل العلاقات ليس على المستوى العسكري فحسب بل على المستويات الاقتصادية والبلوماسية ايضا.
في هذه الاثناء رحبت جبهة التوافق العراقية باعلان الرئيس الامريكي باراك اوباما سحب قواته من العراق في اب ٢٠١٠. وقال رئيس الجبهة عدنان الدليمي ان الشعب العراقي كان ينتظر هذا الاعلان ، ويرحب بالخطة التي اعلنها اوباما الجمعة والتي تضمنت سحب القوات الامريكية في نهاية شهر اب من العام المقبل على ان يبقى نحو ٥٠ الف جندي لاغراض التدريب، داعيا الحكومة العراقية الى ان تبني الجيش والاجهزة الامنية بناء وطنيا ومهنيا لتكون قادرة على الدفاع عن البلد في حال انسحاب القوات الامريكية.
واعرب الدليمي عن امله بان لا يترك هذا الانسحاب فراغا امنيا، بل يجب ان يتزامن مع هذا الانسحاب بناء قوة عسكرية كبيرة تحافظ على المنجزات الامنية التي تحققت في الفترة السابقة.
يذكر ان الرئيس الامريكي باراك اوباما اعلن الجمعة ان الانسحاب من العراق سيكون في غضون ١٩ شهرا أي في اب عام ٢٠١٠ ، وانه سيترك ما بين ٣٥ .
٥٠ الف جندي في العراق بعد اكتمال انسحاب القوات الاخرى.
في غضون ذلك اوضح القيادي في كتلة التحالف الكردستاني والنائب في البرلمان د. فؤاد معصوم ان خطة الرئيس اوباما كانت متوافقة مع وعوده عندما كان مرشحا للرئاسة انذاك .
وقال معصوم في تصريح خص به (المدى) ان الخطة التي طرحها الرئيس الامريكي لم تخرج عن مضمون الاتفاقية الامنية وعلى الحكومة العراقية ان تنهي كافة الاستعدادات الامنية واللوجستية لتحل محل القوات الاجنبية المنسحبة من العراق .
الى ذلك رحبت كتلة الفضيلة في مجلس النواب باعلان الرئيس الامريكي باراك اوباما سحب القوات الامريكية في شهر اب من عام ٢٠١٠ المقبل.
وقالت في بيان تلاه رئيس الكتلة حسن الشمري في مؤتمر صحفي عقده امس وحضرته (المدى) اننا في الوقت الذي نرحب فيه بقرار الادارة الامريكية اعلان سحب قواتها من العراق واستكماله بحلول عام ٢٠١١ ندعو الحكومة العراقية الى الاسراع بأتخاذ كافة الاجراءات ووضع كافة الترتيبات وبما يمكنها من ملء الفراغ الحاصل بسبب الانسحاب.
واضاف ان على الحكومة بناء القدرات العسكرية ولكافة الاجهزة الامنية وبما يمكنها من مسك الوضع الامني والمحافظة على استقراره في عموم محافظات العراق والعمل على ايجاد اصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية بعد قناعتنا بأن الامن والاستقرار في العراق عبارة عن منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة الجوانب ولايمكن تحقيقه بأغفال احدها او عدم التعاطي معه بجدية واخلاص.
ودعا البيان القوى السياسية الى ان تضع نصب عينيها المصلحة العليا للبلاد وان تتكاتف مع الحكومة ومع بعضها البعض لسد الثغرات و لمنع الخروقات التي يحتمل وقوعها في حال الانسحاب .
واشار الى اننا نرحب بتأكيد الادارة الامريكية على الدبلوماسية كآلية تتبناها في تعاطيها مع ملفات الشرق الاوسط اذ ان ذلك سيجنب المنطقة حالة الانفجار التي كانت متوقعة والتي لاتحمد عقباها وسينهي استخدام الوضع السياسي العراقي كورقة للمناورات السياسية

الحكومة والبرلمان يرحبان بانسحاب مبكر للقوات الأمريكية من العراق، فيما ابدت وزارة الداخلية استعدادها لتولي المهام الامنية في عموم العراق في حال انسحاب القوات الامريكية.

بانسحاب مبكر للقوات الأمريكية من العراق، فيما ابدت وزارة الداخلية استعدادها لتولي المهام الامنية في عموم العراق في حال انسحاب القوات الامريكية.
وأوضح السنيد وفق (أصوات العراق) أن «الحكومة والبرلمان سيرحبان بانسحاب مبكر للقوات الأمريكية من العراق»، لأن «القوات العراقية ستكون قادرة على ملء الفراغ الأمني بعد انسحاب القوات الأمريكية من البلد».وبين السنيد أن «أي بقاء للقوات الأمريكية بالعراق يجب أن يكون خاضعاً لموافقة الحكومة ووفق اتفاق مع الجانب الأمريكي»، لافتا إلى أن « أي قوات أجنبية ستبقى بعد الانسحاب ستكون لتدريب القوات الأمنية العراقية».
كما أكد النائب عن الائتلاف الموحد حميد رشيد معلة أن الحكومة العراقية مستعدة للتعامل مع أية متغيرات في حال انسحاب القوات الأميركية نظرا لجاهزية قواتها الأمنية، واصفا الانفتاح الإقليمي والدولي على العراق بالمؤشرعلى استقرار الأمن.
واستبعد معلة بحسب « راديو سوا» حصول انسحابات «سريعة وغير مسؤولة» من القوات الأميركية، معربا عن أعتقادة بأن هناك اتفاق وإجماع سواء في البيت الأبيض أو في بغداد على اعتماد المسؤولية في انسحاب القوات، مشيدا بتطور إداء قوى الأمن وتصاعد استعدادها لتولي المهام في البلاد.
وأعرب معلة عن اعتقاده بأن الانفتاح الإقليمي والدولي على العراق مؤشر إيجابي على تماسك النظام وتحسن الأوضاع الأمنية واستقرارها.
من جهته، قال اللواء الركن عبد الكريم خلف مدير مركز القيادة الوطني في وزارة الداخلية إن وزارته «اعدت خطة متكاملة لهذا الغرض، حيث يمكنها السيطرة الكاملة على كافة المدن العراقية في حال انسحاب القوات الاجنبية من العراق على وفق الجداول الزمنية التي تضمنتها اتفاقية سحب القوات»، موضحا أن لوزارته «شراكة مع وزارة الدفاع في اداء المسؤولية الامنية، وان الخطة التي وضعت سلفا ستكون ضمن مسؤ و لية الوزارتين».
وفيما يتعلق بضبط الحدود، قال خلف إن «مسؤولية حفظ الامن على الحدود العراقية من مهام وزارة الداخلية، ولدينا الان ٧٠٠ مخفر موزعة على طول الحدود العراقية مع دول الجوار، وقد بدأنا العمل بانشاء المخافر الحدودية بهدف إن تتسلم القوات المسلحة العراقية المهام الامنية في كافة المدن المحاذية لدول الجوار.
دبلوماسيا، قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إن قرار سحب القوات الامريكية من العراق يأتي «طبيعيا» بفعل «التحسن» الامني والرغبة في التحول الى الجهد المدني والإنساني.
وذكر بيان لمكتب الهاشمي تلقت (المدى) نسخة منه أنه تلقى الجمعة اتصالاً هاتفياً من كلينتون أشادت فيه «بالتطور الملحوظ في الجانب الأمني والعملية السياسية الذي انعكس في نجاح انتخابات مجالس المحافظات موخراً».
وشددت كلينتون، بحسب البيان، على أن «سحب القوات يأتي طبيعياً في ظل التحسن الامني ورغبة الإدارة الأمريكية في التحول من الجهد العسكري للتركيز على الجهد المدني والإنساني في اعادة اعمار العراق».
وهنأت وزيرة الخارجية في معرض حديثها عن العراق بالتطور الملحوظ في الجانب الأمني والعملية السياسية الذي انعكس في نجاح انتخابات مجالس المحافظات مؤخراً.
كما أكدت أن سحب القوات يأتي منسجما مع تطور القوات العراقية ورغبة الإدارة الأمريكية في التحول من الجهد العسكري للتركيز على الجهد المدني والإنساني في أعادة أعمار العراق.
من جانبه، رحب الهاشمي، وفقا للبيان، «بالتزام الإدارة الأمريكية بسحب قواتها من العراق في اطار البرنامج المتفق عليه»، مشددا على «بذل أقصى جهد ممكن من اجل تطوير جاهزية القوات المسلحة العراقية وتحسين أدائها».
ولفت الهاشمي إلى ان «حاجة العراق للمجتمع الدولي ستبقى قائمة لبعض الوقت من اجل بناء دولة المؤسسات والقانون ، وعلى الولايات المتحدة يقع عبء كبير في هذا المجال».
واشاد الهاشمي بالتزام الإدارة الأمريكية بسحب قواتها ا لعسكر ية من العراق في أطار البرنامج المتفق عليه ، مشددا على بذل أقصى جهد ممكن من اجل تطوير جاهزية القوات المسلحة العراقية وتحسين أدائها .
من جهته، رحب خصم اوباما الرئاسي السابق السيناتور الجمهوري جون ماكين بخطط الابقاء على قوة امريكية كبيرة في العراق لعام ونصف العام بعد سحب تلك القوات المقاتلة، للاستمرار في تقديم التدريب والدعم للقوات العراقية.
الا ان بعض السياسيين البارزين من الحزب الديمقراطي اعربوا عن قلقهم من هذا القرار. وكان اوباما قال في خطابه ان سحب تلك القوات يعد جزءا من استراتيجيته لتحقيق السلام والازدهار في المنطقة بالاساليب الديمقراطية.
وابدى مكين ارتياحا لان خطة اوباما ستترك ما يصل الى ٥٠ الف جندي في العراق بعد اكتمال انسحاب القوات الاخرى خلال ١٩ شهرا. وستعمل تلك القوات على تدريب وإعداد القوات العراقية والقيام بعمليات محدودة لمكافحة الارهاب. مشيرا الى ان «افادة القادة العسكريين ان هناك مخاطرة محدودة ولهذا فانني اعتقد انها (الخطة) ستنجح.»
وقال مكين ان احد العوامل التي جعلته يؤيد الخطة هو انه سيكون هناك « خفض قليل جدا (للقوات) اعتبارا من الان وحتى الانتخابات العامة « المقرر اجراؤها في العراق في كانون الاول.
الى ذلك، اشارت تقارير سياسية امريكية الى ان خطة الرئيس الامريكي باراك اوباما لسحب القوات الامريكية المقاتلة بحلول ٣١ اب ٢٠١٠ تتجنب اغراق العراق في حالة من الفوضى مجددا لكن واشنطن ستحتاج الى استخدام دبلوماسيتها لتنظيم العلاقات من جديد بين الفرقاء السياسيين العراقيين قبيل انسحابها «المسؤول».
وأعلن اوباما الجمعة خططا لسحب القوات الامريكية المقاتلة من العراق بعد أن يمر ١٩ شهرا على توليه منصبه وبهذا يكون قد أوفى بوعد لانهاء الحرب التي لا تحظى بشعبية تدريجيا وأحدثت انقساما بين الامريكيين ان وأدت الى أعمال عنف طائفية كادت أن تمزق العراق.
وقال الرئيس الامريكي القوات الامريكية التي سيبقي عليها في العراق مهمتها تدريب وتزويد القوات العراقية بالمعدات والقيام بعمليات محدودة لمكافحة التمرد. ويجب أن ترحل هذه القوات بحلول نهاية عام ٢٠١١ بموجب اتفاق أمني موقع بين الولايات المتحدة والعراق.
وقال مدير مؤسسة جانوسيان لادارة المخاطر الامنية ديفيد كلاريدج «من المؤكد أنها خطوة ضرورية لاعادة الامور لطبيعتها في العراق، ستكون صعبة لكنها ضرورية من أجل استقرار طويل المدى.»
ويبرز الجدول الزمني للانسحاب نية اوباما تحويل التركيز العسكري الامريكي الى افغانستان من العراق الذي وصفه بأنه مصدر تشتيت وتقليص حجم حرب كلفت وزارة الخزانة الامريكية مئات المليارات من الدولارات بالفعل. ويتفق محللون مع هذا الرأي بشكل كبير.
وقال رئيس مركز دراسة الارهاب والعنف السياسي بجامعة سانت اندروز بول ويلكينسون «انه هدف واقعي وقد تم احراز تقدم كبير في اعداد الجيش والشرطة. وأظهر سير انتخابات مجالس المحافظات (في ٣١ كانون الثاني) الى اي مدى خفت حدة المشاكل الامنية.»
لكن الجنرال قائد القوات الامريكية بالعراق راي اوديرنو وقائد القيادة الامريكية المركزية الجنرال ديفيد بتريوس التي تشرف على العمليات العسكرية في الشرق الاوسط حذرا من أن العراق ما زال هشا وأن من الممكن خسارة المكاسب الامنية التي تحققت على مدار العام المنصرم اذا انسحبت القوات الامريكية بسرعة شديدة. وصرحا بأنهما يفضلان مهلة مدتها ٢٣ شهرا.

من الضروري العمل على انجاح خطة اوباما مع الاخذ بنظر الاعتبار هشاشة الوضع الامني في العراق.

وفي السياق ذاته، أكد اثنان من مسؤولي الإدارة الأمريكية ما ذهب إليه ثلاثة من كبار أعضاء الكونغرس الأمريكي بشأن صحة التقارير التي نقلت أن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، يعتزم سحب قواته من العراق في آب ٢٠١٠.
واعرب الاعضاء الديمقراطيون بالكونغرس والذين حاربوا ادارة الرئيس السابق جورج بوش لمدة عامين لاعادة القوات الامريكية الى الوطن عن خيبة املهم مع اعلان السناتور هاري ريد ان ٥٠ الف جندي «اعلى مما كنت اتوقع» ووصفته لين ووسلي عضوة مجلس النواب بأنه«غير مقبول.»
وقالت «لا يمكن للرأي العام العراقي ان ينظر الى مثل هذا العدد الضخم الا على انه قوة احتلال مستمر.
«ومادام ينظر الى الولايات المتحدة على انها محتل لن يستطيع العراقيون تحقيق الوحدة المطلوبة والمصالحة وبذل مزيد من جهود التحول الديمقراطي اللازمة كي يحققوا استقرارا طويل الامد في البلاد.»
وأضاف: «لا بد أن يجري (الانسحاب) بصورة مسؤولة، لكن ترك ٥٠ ألف جندي هو أكثر مما كنا نعتقد.»
ولم يلق أوباما دعماً على الجانب الديمقراطي سوى من السيناتور ريتشارد ديربن، الذي قال إن البيت الأبيض يحاول أن يوجد «التوازن الصحيح» بين ضرورة إعادة الجنود إلى الولايات المتحدة، والحفاظ على الاستقرار في العراق بآن معاً.
غير أن المساندة غير المتوقعة للقرار المنتظر من أوباما جاءت من الجانب الجمهوري، وتحديداً من المرشح السابق للانتخابات الرئاسية، جون ماكين، الذي حضر الاجتماع في البيت الأبيض، وقال ناطق باسمه إنه يدعم إبقاء هذا العدد من الجنود في العراق.
أما السيناتور الجمهوري، جون ماكهيو، فقد كشف أنه تلقى تأكيدات من أوباما تشير إلى أن خطة الانسحاب قابلة للمراجعة اذا ما توترت الاوضاع في العراق ميدانيا وعادت وتيرة العنف للارتفاع ناقلا عن اوباما وجود خطة احتياطية ستطبق في هذا الوضع.
وقال ماكهيو في بيان مكتوب انه من الضروري العمل على انجاح خطة اوباما غير انه اعرب عن استمرار قلقه حيال هشاشة الوضع الامني في العراق.

لا يمكن للرأي العام العراقي ان ينظر الى مثل هذا العدد الضخم الا على انه قوة احتلال مستمر

فيما لم تهتم الصحف البريطانية بالتعليق على إعلان انسحاب القوات الأمريكية من العراق كما قد يُتوقع، وهناك من الصحف كالديلي تلجراف والتايمز والإندبندنت أفردت له مجرد تقارير إخبارية، ركنتها في صفحاتها الداخلية.
فقد انكب اهتمام جل الصحف البريطانية على قضايا داخلية، ولعل افتتاحية الكارديان تشرح السبب في فتور اهتمام الصحف البريطانية بإعلان باراك أوباما انسحابا من العراق في غضون عام ونصف.
فمن حيث الشكل لم يأت الرئيس الأمريكي بجديد – حسب الصحيفة- لأن ما أعلن عنه كان وعدا قطعه على نفسه إبان الحملة الانتخابية، وقد يكون ساهم بشكل من الأشكال في فوزه. أما من حيث المضمون فقد لا يكون ارتقى إلى ما كان يتطلع إليه العديد، إذ زيد في مدة الانسحاب الذي لن يكون انسحابا تاما ما دام سيظل بالعراق ٥٠ ألف جندي أمريكي.
وترى الصحيفة أن هذا «التنازل» قد يثير خيبة أمل عدد ممن كانوا يتطلعون إلى قرار واضح يعلن القطيعة مع عهد إدارة بوش.
لكنه، وحسب الصحيفة البريطانية دائما- قد يقابل بتفهم عدد آخر ممن يرون أن إنهاء الحرب دون إحراز نصر بين أصعب من إعلانها، ناهيك عما قد يترتب عنها من انعكاسات خطيرة إذا اتخذ قرار إنهائها بتسرع. ثم إن السيادة العراقية -تقول الصحيفة- تحتاج الى انسحاب القوات الامريكية لاستكمال ادارتها للبلاد، ولعلاجها ينبغي حل أزمات أخرى تعج بها المنطقة.
وتعتقد الفاينانشال تايمز أن قرار الرئيس الأمريكي ينهي حربا رهنت مستقبل الولايات المتحدة ويضع الكرة في الملعب العراقي في نفس الوقت. وتقول الصحيفة في هذا الصدد إن سنوات الاحتلال أدت إلى ظهور مظاهر مسلحة متنوعة.